أ.د. خليـــــــل عبد القـــــــادر
الهاتف: 0551.36.34.91
khelil_aek@yahoo.com

أ. ســـــارة مـــــــولاي مصطفى
الهاتف: 0792.15.28.36
sarahmoulai8@gmail.com

مخبر التنمية المحلية المستدامة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة يحي فارس بالمديـــــة

عنوان المداخلة

"الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل نشاط القطاع المصرفي الجزائري:التحديات والآفاق"

وضمن عناصر **المحور الأول** "مدى مساهمة البنوك الإسلامية في الصناعة المصرفية"

مستخلص:

نُحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على طبيعة الصيرفة الإسلامية من مختلف جوانبها، وإبراز الدور الكبير والفعَّال الذي تؤديه هذه الصيرفة في الآونة الأخيرة بالنسبة للقطاع المصرفي بصفة عامة والنظام المصرفي الجزائري بصفة خاصة، وأنها تمثل إضافة نوعية للقطاع المصرفي والمالي، وتشكل بالفعل زيادة بالقوة المالية لهذا القطاع وتدعم قوته الاقتصادية والمالية، وبالتالي بيان الدور الكبير الذي يمكن أن تؤديه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ثم محاولة معرفة أهم التحديات المعيقة لتطور المصارف الإسلامية بالجزائر، وفي الأخير متطلبات نجاحها، وقد **خلصنا** إلى أنَّ تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر لا يكون إلا بتهيئة المناخ الملائم لعملها، خصوصا مع الأزمة المالية التي تعيشها، وذلك لتمكين الاقتصاد الوطني من الاستفادة من مساهمة المصارف الإسلامية في تمويل مختلف القطاعات، باعتبار أنَّ التمويل الإسلامي يعتبر أكثر كفاءةً واستقراراً.

"

مقدمة:

تُعدُّ الصيرفة الإسلامية جزءاً لا يتجزأ من الجهاز المصرفي في الدول التي تعمل فيها، وعلى الرغم من حداثة تجربة المصارف الإسلامية مقارنةً بتجربة المصارف التجارية، ولشدة المصاعب التي واجهتها، فقد استطاعت هذه المصارف أن تحقق تطوراً ونجاحات سواء كان على الصعيد الإقليمي أو العالمي، فقد بلغت عدد المصارف الإسلامية في العالم 800 مؤسسة مصرفية بحلول عام 2015، وهذا التطور السريع الذي شهدته الصيرفة الإسلامية وظهورها كبديل للمصارف التقليدية لم يكن وليد الصدفة، بل كان ضرورة للاستجابة لرغبة العملاء الذين يرفضون التعامل بالربا، وكذلك نظرا لدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أدت الأزمة المالية التي عصفت باقتصاديات الدول العربية ولاسيما البترولية

منها إلى المطالبة بتبني النظام المصرفي الإسلامي، وذلك عن طريق توفير مجموعة من المتطلبات تختلف باختلاف الدول وتراعي الظروف السائدة في البلاد.

وأمام هذا النجاح التي تحققه الصيرفة الإسلامية في العالم مازالت الجزائر- والتي تبنت الفكرة منذ حوالي عشرين سنة من خلال بنك البركة- تواجه عراقيل وتحدِّيات بالرغم من الطلبات المتزايدة على الخدمات المصرفية الإسلامية.

وعلى ضوء ذلك فإنَّ جوهر **إشكالية** بحثنا تتبلور في الإجابة على التساؤل التالي:

ما هو دور الصيرفة الإسلامية في تفعيل نشاط القطاع المصرفي الجزائري؟ وما هي التحديات التي تعرقل انتشار هذه المصارف في الجزائر؟

واعتمادا على الإشكالية الرئيسية نطرح **الأسئلة الفرعية** على النحو التالي:

- ما هي الصيرفة الإسلامية؟ وما الهدف من إنشائها؟
- ما هو واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟
- ما هي متطلبات نجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟ وما هي أهم العراقيل التي تواجهها؟

وتستند الدراسة على **افتراض أساسي** وهو: أنَّ الصيرفة الإسلامية لها دور فعَّال في تفعيل وتطوير القطاع المصرفي الجزائري، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل الأزمة الراهنة. كما **تهدف** هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على طبيعة الصيرفة الإسلامية من مختلف جوانبها، وإبراز الدور الكبير والفعَّال الذي تؤديه هذه الصيرفة في الآونة الأخيرة، وأنها [illegible] إضافة نوعية للقطاع المصرفي والمالي، وتشكل بالفعل زيادة بالقوة المالية لهذا القطا[illegible]م فرنسا [illegible]ية وا[illegible]مالي بيان الدور الكبير الذي يمكن أن تؤديه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي [illegible]ق [illegible]هدف [illegible]شود من هذه المداخلة، نستخدم **المنهج** الوصفي والتحليلي. وأما **هيكل** البحث فيشتمل عل ثلاث **محاور** هي:

- المحور الأول: لمحة نظرية عن الصيرفة الإسلامية؛
- المحور الثاني: دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز القطاع المصرفي؛
- المحور الثالث: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر والتحديات المعيقة لها ومتطلبات نجاحها.

المحور الأول: لمحة نظرية عن الصيرفة الإسلامية

شهدت الساحةُ المصرفية محليًّا وإقليميًّا مؤخرًا تطورًا هائلاً في تقديم العمليات المصرفية الإسلامية الشاملة، سواء أكانت على شكل إنشاء مصارفَ إسلاميةٍ جديدة، أم بتحوُّل مصارفَ تقليديةٍ إلى مصارفَ إسلاميةٍ وبالكامل، أو فتح فروع أو نوافذ إسلامية في بنوك تقليدية، وسنتناول في هذا البحث تعريف وخصائص ومراحل تطور المصارف الإسلامية.

1. تعريف الصيرفة الإسلامية:

تعددت التعاريف الخاصة بالمصارف الإسلامية ومن أهمها ما يلي:

- يُعرَّف المصرف الإسلامي بأنَّه "مؤسسة مالية تقوم بأداء الخدمات المالية والمصرفية، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة وفي ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، بهدف المساهمة في غرس القيم والمثل والخلق الإسلامي في مجال المعاملات، والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة الكريمة للأمة الإسلامية"[1]؛

- المصرف الإسلامي هو" مؤسسة مصرفية هدفها تجميع الأموال والمدخرات من كل من لا يرغب التعامل بالربا(الفائدة)، ثم العمل على توظيفها في مجال النشاط الاقتصادي المختلف"[2]؛

- عرف أيضا المصرف الإسلامي بأنه " مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة المالية بين فئتي المدخرين والمستثمرين (في إطار صيغة المضاربة الشرعية المبنية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، والقاعدة الشرعية الغُنم بالغُرم)، فضلا عن أدائها للخدمات المصرفية في إطار العقود الشرعية، وبالشكل الذي يسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البيئة التي تعمل فيها"[3].

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف المصارف الإسلامية على أنها: **"مؤسسات مالية تقدم الأعمال المصرفية في إطار قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، وتعتمد على منافذ مشروعة للحصول على أرباحها بالطريقة من خلال وسائل المضاربة والمرابحة وبيع السلع والإجارة وغيرها".**

2. خصائص الصيرفة الإسلامية:

توجد عدة خصائص للمصارف الإسلامية تميزها عن المصارف التقليدية، تتمثل فيما يلي[4]:

- التزام المصارف الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية في أعمالها على عكس الحال في المصارف التقليدية، فالأولى مؤسسة استثمارية ذات رسالة تنموية وإنسانية واجتماعية تستهدف تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد في حين أنَّ الثانية مؤسسة مالية تتعامل بالدين والائتمان؛

- اختلاف وظائف المصارف الإسلامية من حيث تحريم الربا واعتبار النقود وسيلة للتبادل وللقيمة وللوفاء بالالتزامات، وأنها ليست سلعة وليس لها قيمة زمنية إلاَّ من خلال ارتباطها بالتعامل بالسلع بشروطها الشرعية؛
- هناك اختلافات فيما يخص الوساطة المالية، حيث تستند الوساطة التقليدية على الدين وتسمح بتحويل المخاطر في حين أن الوساطة الإسلامية تستند على الأصول، وترتكز على تقاسم المخاطر وتتحملها بالرغم من السعي لتقليلها؛
- النموذج الإسلامي لا يسمح بالاستثمار أو تمويل ذلك النوع من الأدوات المالية التي أثّرت سلباً على المصارف التقليدية وكانت سبباً في ظهور الأزمة المالية العالمية عام 2008؛
- إنَّ العلاقة بين المصارف الإسلامية وأصحاب الودائع ليست قائمة على أساس دائن ومدين (كما هو الحال في المصارف التقليدية)، بل علاقة مشاركة ومتاجرة ضمن عمليات البيع والشراء.

وتستعيض المصارف الإسلامية عن أسلوب الفائدة بأسلوب المشاركة والذي يقوم على توزيع مخاطر العمليات الاستثمارية بين الأطراف (الممول وطالب التمويل)، فالممول مُشارك لطالب التمويل في العملية الإنتاجية وما نتج عنها من أرباح وخسائر، لذا فهو يحصل على عائد مرتفع إذا ربح المشروع ويشارك في الخسارة في حالة حدوثها فلا يوجد ضمان للعائد أو رأس المال كما تنصُّ القاعدة الشرعية (الغُنم بالغُرم) [5].

3. مهام المصارف الإسلامية:

المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية منظمة وأهم الأعمال التي تقوم بها هي:

➢ **حشد الموارد وتعبئة مدخرات المجتمع:** يعدُّ تجميع الأموال وحشد المدخرات إحدى وظائف المصارف الإسلامية التي تقوم بها ودائعها بمختلف أنواعها (ادخارية – استثمارية)، ورغم تشابه هذه الوظيفة بين كل من المصارف الإسلامية– والتقليدية إلا أن حقيقة العلاقة فيما بينهما مختلفة، فالعلاقة في المصارف التقليدية تقوم على أساس القرض (علاقة المال بالمدين) تقوم العلاقة في المصارف الإسلامية على أساس عقد المضاربة الفقهي سواء كانت المال هو المودع والمضارب هو المصرف والعائد المتحقق يتم تقاسمه بينهما حسب النسبة المتفق عليها في العقد [6]؛

➢ **توظيف الموارد وتنميتها:** تقوم المصارف الإسلامية بتوظيف مواردها في أوجه الاستثمار المختلفة وفقا للشريعة الإسلامية وإعمار الأرض، وذلك من خلال تطبيق أساليب التمويل الإسلامية (كالمرابحة، المشاركة، السلم، الإجارة، الاستصناع...الخ) [7]، وتحكم عملية توظيف الأموال مراعاة الأهداف التالية [8]:

- تحقيق عوائد مرتفعة لأصحاب الودائع؛
- المحافظة على سيولة نقدية لمواجهة طلبات السحب؛

- تقليل مخاطر الاستثمار؛

- تعظيم العائد الاجتماعي.

➢ **تقديم الخدمات المصرفية:** تقوم المصارف الإسلامية بأداء جميع الخدمات المصرفية كما في المصارف التقليدية، فيما عدا الخدمات المصرفية التي تنافي أحكام الشريعة الإسلامية وذلك نظير اجر محدد مثل: إصدار الشيكات –الإعتمادات المستندية –الحوالات – بيع وشراء العملات – الاكتتاب في الشركات المساهمة –الصرف الآلي –خدمات أمناء الاستثمار ...الخ[9].

4. مراحل تطور الصيرفة الإسلامية:

تعدُّ الصيرفة الإسلامية حديثة النشأة نسبيا مقارنة بالصيرفة التقليدية، ولقد مرت مسيرة المصارف الإسلامية بعدة مراحل تاريخية نوجزها فيما يلي:

- **مرحلة الأفكار والنظريات:** ظهرت هذه المرحلة في بداية القرن العشرين وذلك بعد أن أفتت المجامع الفقهية بحرمة الفوائد المصرفية في المصارف التقليدية واعتبارها من الربا، فظهرت نظريات وأفكار نادى بها عددا من علماء الأمة الإسلامية لتأسيس كيان مصرفي يقوم على أساس غير ربوي[10]؛
- **مرحلة التجربة وبداية التطبيق:** تعود بداية هذه المرحلة إلى السبعينيات من القرن الماضي حيث انطلقت مسيرة المصارف الإسلامية بتأسيس عدد منها مثل: بنك ناصر الاجتماعي بجمهورية مصر العربية والبنك الإسلامي للتنمية بالمملكة العربية السعودية، وبنك دبي الإسلامي بالإمارات العربية المتحدة وبنك فيصل الإسلامي بمصر وبيت التمويل الكويتي بدولة الكويت... الخ، وفي هذه المرحلة نجحت هذه المصارف في وضع أسس تطبيقية للصيرفة الإسلامية تقوم على الأساليب الإسلامية كالمرابحة والمشاركة والمضاربة كما نجحت في جذب أعداد كبيرة من العملاء في وقت قياسي[11]؛
- **مرحلة النضوج والتطور:** تمتد هذه المرحلة من بداية الثمانينيات وحتى التسعينيات من القرن [illegible]، بظهور [illegible] الإجارة المنتهية بالتملك –المشاركة المتناقصة – السلم والاستصناع...، ومن أهم [illegible] هذه الفترة مجموعة دار المال الإسلامي وبنوك فيصل الإسلامية، وبنوك البركة التابعة لمجموعة دله البركة، وتميزت هذه الفترة بطرح موضوعات الصيرفة الإسلامية في الندوات والمؤتمرات المتخصصة والتي كان لها دوراً هاماً في تطوير هذه الصناعة، ومن تلك ندوات البركة السنوية للاقتصاد الإسلامي والتي تنظمها مجموعة دله البركة، والملتقيات الدُّولية التي ينظمها البنك الإسلامي للتنمية[12]؛
- **مرحلة التوسع والعولمة:** تمتد هذه المرحلة من التسعينيات وحتى هذه الفترة وقد اتسمت هذه المرحلة بالعمق والتجديد محدثة نقلة نوعية في مفهوم ومهام العمل المصرفي الإسلامي ومن سمات هذه المرحلة[13]:

- تطوير الآليات المصرفية وابتكار أدوات جديدة؛
- اندماج عدد من المصارف الإسلامية فيما بينها؛
- التفاعل والتحاور مع الهيئات المصرفية العالمية والمصارف المركزية؛
- ظهور المنظمات الإسلامية الداعمة للصناعة المالية مثل هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية والمجلس العام للبنوك الإسلامية بالبحرين بجانب مجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا؛
- افتتاح فروعا للمعاملات الإسلامية في المصارف التقليدية العالمية.

المحور الثاني: دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز القطاع المصرفي

مثلت الصيرفة الإسلامية إضافة حقيقية للقطاع المصرفي ويمكن استعراض بعض المجالات التي مثلت المصارف الإسلامية فيها إضافة حقيقية للقطاع المصرفي وهي كما يلي:

1. **في مجال الادخار والاستثمار وتنويع الخدمات والمنتجات:** نجحت المصارف الإس[illegible] جذب [illegible] حجم مر[illegible] وجدَ أصحابها حرجاً في التعامل مع المصارف التقليدية كما أنها استقطبت أصحاب [illegible] الدخول الصغيرة والمتوسطة ووجهت هذه الأموال إلى قنوات التوظيف الفعالة مما عزز القطاع المصرفي بشكل عام، كذلك قدمت العديد من الأدوات والصيغ التمويلية وأساليب الاستثمار التي أصبحت جزءاً هاماً من الكيان المصرفي العالمي، ومكملاً للأدوات التقليدية المتعارف عليها بما يلي احتياجات المتعاملين مع الأفراد والمنتجين والشركات على اختلافها، وقد أفرزت صناعة الم[illegible]فة الإسلامية صيغ تمويل المشاركة والمضاربة والإجارة وعقود بيع المرابحة والسلم والاست[illegible] وقد [illegible] البنو[illegible] المالية الإسلامية على مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة وتقديم خدماتها المصر[illegible] ل الاتصال المتقدمة وشبكات المعلومات المتطورة، والتي عززت من القطاع المصرفي بشكل عام[14]؛

2. **في المجال الاجتماعي:** لفتت الصناعة المصرفية الإسلامية الأنظار إلى أهمية الوظيفة الاجتماعية للأموال واستخداماتها، حيث ركزت في تصميم أنظمتها على تضمين البعد الاجتماعي والإنساني للمعاملات المالية الاستثمارية والمصرفية، وذلك من خلال أجهزة الزكاة والقرض الحسن والعديد من أنظمة التكافل الاجتماعي والإنساني، وألقت بثقلها في تمويل ودعم المشروعات الصغيرة والحرفية وخلقت فرص عمل كبيرة، وساعدت في أعمال التدريب وإكساب المهارات في العمل المصرفي[15]؛

3. **في مجال العلاقات مع الصناعة المصرفية التقليدية:** ساهمت المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على فتح قنوات اتصال جيدة وخلق أسس قوية للتعاون مع المصارف التجارية بما فعَّل نشاط القطاع المصرفي بشكل عام، حيث تمَّ التعاون في تقديم العديد من الأعمال المصرفية المتبادلة، وتقديم التمويل المشترك وإصدار التعهدات المصرفية وخطابات الضمان وفتح الإعتمادات المستندية وصناديق الاستثمار، وتدريب كوادر موظفي هذه المصارف على الأعمال المصرفية الإسلامية كدعم للنوافذ الإسلامية التي أنشأتها هذه المصارف[16]؛

4. **في مجال دعم برامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصة بالدول التي تعمل بها:** لعبت المصارف الإسلامية دوراً هاماً في دخولها في سوق الاستثمارات من خلال برامج الخصخصة لشراء حصص من الشركات التي تتحول من ملكية القطاع العام إلى ملكية القطاع الخاص، ولعبت المصارف الإسلامية دوراً هاماً في التمويل وقد تراوح هذا الدور بين تقديم الاستشارات والتحليل إلى خلق منافذ لتسهيل عملية التمويل، وعلى سبيل المثال لا الحصر مساهمة بنك أبو ظبي الإسلامي وبيت التمويل الكويتي بمئة مليون دولار في تمويل شركة الثريا للاتصالات الفضائية التي يبلغ رأسمالها 600 مليون دولار بالإضافة إلى غيرها من الشركات التي لعبت المصارف الإسلامية دورا كبيرا في خصخصتها أو هيكليتها[17]؛

5. **في مجال إعادة تدوير الرساميل المتاحة لصالح الأسواق العربية:** المصارف الإسلامية وبصفتها تاجراً شجعت وقامت بشراء بعض الأصول في الأسواق المالية العربية مما عزَّز المشاركة في دعم ونقل وتدوير الرساميل المتاحة بين الأسواق العربية وبهذا تكون المصارف الإسلامية قد ساهمت في زيادة التجارة البينية وإعادة تدوير الرساميل[18]؛

6. **في مجال تعزيز الطاقة الاستيعابية للقطاع المصرفي في استقطاب الرساميل الخارجية:** من المعلوم أهمية الحاجة إلى ا الاستثمارات الخارجية والرساميل العربية المغتربة إلى الأسواق العربية، فقد لعبت الم الإسلا هاماً في هذه الطاقة وفي استقطاب جزء لا بأس به من الرساميل الخارجية إلى داخل الاقتصاديا ، وقد تكاملت الجهود من المصارف التقليدية والإسلامية في استقطاب الرساميل الخارجية خصوصاً أن هناك شريحة كبيرة في المجتمع تفضل التعامل مع الخدمات الإسلامية والبعض يفضل التعامل مع الخدمات البنكية التقليدية وبذلك تتكامل الجهود بتقديم الخدمات للمتعامل حسب الشكل والطريقة التي يراها مناسبة له[19]؛

7. **في مجال تطوير العمل المصرفي الإسلامي:** تجاوزت المصارف الإسلامية الدور التقليدي لها لتغطي حالياً مجموعة متعددة من أساليب التمويل والتأمين للمشروعات والاستثمار المباشر في المشروعات الخاصة، وإدارة المحافظ المالية وخدمات

أمناء الاستثمار فضلاً عن المساهمة في تأسيس الشركات وصناديق الاستثمار، وتوريق الأصول مما شكل إضافة جديدة للقطاع[20]؛

8. في مجال الانتشار والتفرع: أصبحت المصارف الإسلامية تغطي تقريبا معظم أنحاء العالم كمًّا وتسعى أغلبها جاهدة إلى إنشاء فروع إسلامية لها في دول العالم بالخارج، والتي تتكون من كبرى المؤسسات المصرفية العالمية مما ساعد على تحويل المصارف الإسلامية إلى قوة اقتصادية فاعلة ضمن الاقتصاد العالمي[21]؛

9. في مجال التنمية الاقتصادية: اتجهت المصارف الإسلامية إلى إعطاء الأولويات نحو تمويل التنمية والبنية التحتية والتجمعات السكنية العقارية لذوي الدخول المحدودة وتمويل السياحة، وتهتم المصارف الإسلامية في تمويل حاجات المجتمع وأولويات التنمية لديه، كما أنها توجهت إلى زيادة آجال التمويل إلى متوسط وطويل الأجل للقطاعات الذي يحتاج لفترات تمويل أطول وبما يتناسب والتوجهات التنموية للمصارف الإسلامية[22]؛

10. في مجال الابتكار: نظراً للتطور في البيئة التي تعمل بها المصارف في النظام المالي سعت المصارف الإسلامية لتحقيق التطور ومواكبة المتغيرات فقامت العديد منها بتقديم صيغ وابتكارات مالية ساهمت في إيجاد حلول وصيغ تمويلية، مما عزز من قوة القطاع المصرفي في المجتمع بشكل عام وجعل منها في بعض المجالات الاستثمارية صانعة للسوق[23]؛

11. **في مجال التأثير والتأثر:** القرن الماضي أخذنا نموذج المصارف من الدول المتقدمة والتي سبقتنا في هذا المضمار فكنا متأثرين، واليوم نرسل لهم مصارف إسلامية فأصبحوا حالياً متلقين منا ومتأثرين بنا سواء بفتح نوافذ إسلامية أو إنشاء مصارف إسلامية، فالمصارف العالمية دخلت أسواقنا ونحن اليوم ندخل أسواقهم، والمنتجات والخدمات الإسلامية ليست للمسلمين فقط، فتعتبر تجربة المصارف الإسلامية هي مساهمة من المسلمين في تقديم منتج حضاري قابل للتطبيق والـ[24].

المحور الثالث: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر والتحديات المعيقة لها ومتطلبات نجاحها

تُعدّ تجربة المصارف الإسلامية حديثة في الجزائر من حيث التأسيس والنشأة والتطوّر، غير أنها وبالرغم من ضيق مجال النشاط المتاح لها والعقبات والمضايقات التي تواجهها في الميدان، استطاعت تحقيق نتائج مُرضية إلى حدّ ما وتمكّنت من خلق بديل شرعي للمواطن الذي سئِم من المعاملات الربوية المحرّمة وهو ما تترجمه الطلبات المتزايدة على الخدمات المصرفية الإسلامية في وقت تبقى فيه السوق الجزائرية مغلقة على ما يبدو أمام تكاثر مثل هذا النّوع من المصارف، حيث لا يتجاوز حجم المال الإسلامي في الجزائر 3%.

1. واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

مع انتشار فكرة الصيرفة الإسلامية في العالم وتحوّلها إلى مشاريع اقتصادية ناجحة مع ازدياد الطلب على خدماتها حتى في دول لا تدين بالإسلام كإنجلترا والولايات المتّحدة الأمريكية، قرّرت الجزائر أيضا فتح المجال أمام هذا النّوع من المصارف من أجل النشاط والمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني، فكانت الانطلاقة مع "**بنك البركة الجزائري**" الذي تأسّس بتاريخ 6 ديسمبر 1990، أي بعد أشهر قليلة من صدور قانون النقد والقرض الذي فتح المجال للقطاع الخاص والأجنبي لإنشاء البنوك في [illegible]، ثمّ فتح أبوابه رسميا بتاريخ 20 ماي 1991، وهو يُعتبر أوّل مؤسسة مصرفية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في [illegible]، ثمّ بعد ذلك بسنوات طويلة تمّ إنشاء بنك جديد في هذا المجال وهو "**بنك السلام**" [illegible] 2

أكتوبر 2008، وباشر أعماله من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ليكون بذلك ثاني مصرف إسلامي يدخل السوق المصرفية الجزائرية، ويقدَّر رأس مال مصرف السلام بـــ 72 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 100 مليون دولار، ليصبح حينها أكبر المصارف الخاصّة العاملة بالجزائر، وقد تمكّنت المصارف الإسلامية في الجزائر بالرغم من قصر تجربتها والمشاكل التي تعترضها، والتي من أهمّها خضوعها لنفس القوانين واللوائح التي تطبّق عادة على العمل المصرفي التقليدي، أي عدم مراعاة خصوصيتها[25]، من تحقيق نتائج مُرضية تمثّلت في تحقيق بنك البركة لنتائج إيجابية تجلّت بالأساس في تضاعف أرباحه ورفع قيمة رأسماله، كما حقّقت التمويلات الممنوحة للزبائن ارتفاعا بمبلغ 17.273 مليون دج أي نسبة 27.3% مقارنة مع السنة المالية 2013، لتستقر في حدود 80.627 مليون دج نهاية سنة 2014، وقدر مجموع ميزانية بنك البركة 162.772 مليون دج عند نهاية 2014 مسجلة بذلك زيادة قدرها 5.699 مليون دج أي بنسبة 3.6% مقارنة بالسنة المالية 2013[26]، غير أنها ومع النتائج التي حقّقتها تبقى نسبة تواجد المصارف الإسلامية في السوق المصرفية الجزائ[illegible] جدّا مقارنة مع الكثير من دول العالم، وتشير تقديرات الخبراء إلى أن مجال الاستث[illegible] مختلف [illegible] على [illegible] طاع المالي والمصرفي، سوف يدعّم من خلال توسيع وإنشاء العديد من المصارف و[illegible] [illegible]

العالمية فروع لها في السوق الجزائرية مستقبلا، بالإضافة إلى ذلك فإن الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية شجّعت أيضا الشباب على تجسيد مشاريعهم الخاصّة من خلال خلق مؤسسات صغيرة أو متوسّطة تحتاج عادة إلى تمويل من طرف المصارف بشكل عامّ، ما ينعكس إيجابا على نشاط المصارف الإسلامية، يضاف إلى كلّ ذلك رغبة المواطنين الجزائريين المتزايدة في تجنّب فوائد الربا المتعامل بها لدى المصارف التقليدية، لا سيّما بعد الذي أسفرت عنه التعاملات بهذه الطريقة وما انجرّ عن الأزمة المالية العالمية من تداعيات[27].

2. تحديات تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

تواجه المصارف الإسلامية منذ انطلاقتها الكثير من العقبات التي تحول دون انتشار وممارسة المؤسسات المالية الإسلامية لنشاطها في الجزائر، ولعل من أبرزها[28]:

- عدم وجود تشريعات وقوانين ملائمة لطبيعتها، فلم يخصص البنك المركزي لها قوانين تراعي خصوصية عملها، وهذا ما يجعل المصارف الإسلامية في الجزائر تحت سقف تحديات أعلى نتيجة تعاملها مع نظام مصرفي تقليدي بحت ولا يخصص ولو مجموعة من القوانين أو المراسيم أو الإجراءات التي تسهل عمل المصارف الإسلامية، كمعدل الاحتياطي القانوني، وكذا صعوبة حصول هذه المصارف على السيولة التي تحتاج إليها في نشاطها انطلاقا من أن الأحكام المتبنّاة من طرفها، والتي تتعامل بأحكام الشريعة الإسلامية لا تجيز لها اللّجوء إلى سوق النقد لتغطية متطلّباتها؛
- الافتقار إلى الكفاءات والكوادر المؤهلة في العمل المصرفي الإسلامي؛
- قلة الأدوات والأساليب المصرفية، لذا ينبغي على المصارف الإسلامية ابتكار أدوات استثمارية طويلة الأجل وسهلة التسييل مثل الأوراق المالية وصناديق الاستثمار كما يتحتم عليها تطوير آليات لضخ وامتصاص السيولة مثل الأسواق المالية الإسلامية؛
- تحديات العولمة والمنافسة من قبل المنافسة العالمية؛
- ضآلة أحجام المصارف الإسلامية؛
- ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية وتوحيد المرجعية الشرعية في كل بلد؛
- ضعف التنسيق والتحالف بين المصارف الإسلامية.

3. متطلبات نجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

لدور والأهمية الكبيرة للمصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإ النقدية تهيئة المناخ الملائم لعملها، وذلك من خلال عدة متطلبات يمكن تلخيصها فيما يلي:

➢ **تقنين العمل المصرفي:** يقصد به أن تكون أعمال المصارف الإسلامية محكومة بقوانين وتشريعات محددة، صادرة عن الجهات الرسمية والمختصة في الدولة، بحيث يتناول قانون خاص كل ما يتعلق بالمصارف الإسلامية من أحكام إنشائها والرقابة عليها، ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر إيجاد مجموعة من الإجراءات والسياسات أهمها[29]:

- إدراج ملف المصارف الإسلامية ضمن ملفات إصلاح المنظومة المصرفية؛

- تشكيل لجنة مختصة من خبراء شرعيين واقتصاديين وقانونيين ومصرفيين، وتكليفهم بالسهر على إعداد قانون للمصارف الإسلامية؛
- دراسة القوانين المنظِّمة لعمل المصارف الإسلامية في الدول العربية والإسلامية وضرورة الاستفادة من تجاربها؛
- قيام تعاون كامل بين الجهات المعنية بهذا الأمر لإنجاحه، مثل: بنك الجزائر، وزارة المالية، جمعية البنوك والمؤسسات المالية، البرلمان والحكومة للمصادقة وتنفيذ هذا القرار.

➢ **تنظيم العلاقة مع البنك المركزي:** إن الاختلاف والتميز في طبيعة عمل المصارف الإسلامية، يفرض على البنك المركزي في أي دولة أن يتعامل بطريقة خاصة ومتميزة مع هذه المصارف، دون أن يعني ذلك خروجها عن دائرة رقابته، بل المطلوب هو إيجاد واستخدام أدوات وأساليب خاصة للرقابة تتلاءم وطبيعة عملها، وتنظيم هذه العلاقة يكون ناتجا بالضرورة من سنِّ قانون خاص ينظم الإنشاء والرقابة على المصارف الإسلامية، وبالتالي يمكن للبنك المركزي في ظل هذا القانون أن ينظم علاقته مع المصارف الإسلامية وفقا لما يلي[30]:

- **نسبة الاحتياطي القانوني:** إنَّ الاحتياطي القانوني الذي يفرضه البنك المركزي على الودائع بالمصارف التجارية يهدف إلى التحكم في المعروض النقدي، إضافة إلى حماية أموال المودعين لدى المصرف، لذا يجب أن تفرض هذه النسبة أساسا على الودائع الجارية، لأن فرض هذه النسبة على الحسابات الاستثمار لدى المصارف الإسلامية يعني عدم استثمار تلك النسبة من الأموال المخصصة للاحتياطي المطلوب، مما يتسبب في تحقيق عوائد أقل لمجموع الودائع المستثمرة، وبالتالي لا يجب إخضاع الحسابات الاستثمارية لدى المصارف الإسلامية لنسبة الاحتياطي القانوني أو على الأقل تخفيضها؛
- **دور الملجأ الأخير للإقراض:** حيث يمكن للبنك المركزي أن يؤدي دوره كـ[illegible] للمصارف الإسلامية في الجزائر حين مواجهتها لأزمات السيولة، بتقديم تسهيلا[illegible] مقابل امتيازات ينالها بنك الجزائر، كتنازل المصرف الإسلامي عن الفوائد الناتجة عن نسبة الاحتياطي القانوني، أو إنشاء صندوق مشترك يمكن للبنك المركزي أن يجمع فيه الموارد اللازمة لهذا الصندوق؛ لمساندة المصارف الإسلامية في حال تعرضها لأزمات مالية؛
- **نسبة السيولة:** يجب التمييز بين المصارف الإسلامية والتقليدية في مكونات نسبة السيولة، إذ يجب أن تكون أقل من تلك المفروضة على المصارف التقليدية على أساس اختلاف مكونات الأصول السائلة في المصارف

الإسلامية عن مثيلتها في المصارف التقليدية، إذ أنَّ المصارف الإسلامية مثلا تقبل الكمبيالات على أساس التحصيل لا الخصم لأنه محرم؛

- **معدل كفاية رأس المال:** يفضل أ يتبنى بنك الجزائر لمعيار كفاية رأس المال الذي أصدره مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB بماليزيا سنة 2005، حيث وُضع هذا المعيار وفقا لنسبة بازل II ويراعي في نفس الوقت خصوصية العمل في المصارف الإسلامية، وقد تبنت العديد من هذه المصارف هذا المعيار بعد أن لقي اعترافاً من لجنة بازل نفسها، بل إنَّ دولا عديدة فرضت على مصارفها الإسلامية تبنِّي هذا المعيار بتعليمات خاصة.

➢ **التدريب والتثقيف الشرعي للعاملين بالمصارف الإسلامية:** يُسهم وعي العاملين بالمصارف الإسلامية ومعرفتهم الكاملة بأصول المعاملات المالية الإسلامية والتأصيل الشرعي الصحيح لصيغ الاستثمار والخدمات المالية الإسلامية، في إزالة الكثير من العثرات ومعالجة الخلل الذي يصيب كثيرا من المصارف الإسلامية، لذا يجب تهيئة الإطارات المؤهلة علميا وعمليا للعمل بالمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، ويتم ذلك من خلال إنشاء مركز تعليمي وتدريبي متخصص في العلوم المصرفية الإسلامية، القيام بإنشاء أقسام متخصصة في تطوير الهندسة المالية وتدعيم الابتكار المالي، وكذا الاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية التي تراعي خصوصية العمل في المصارف الإسلامية[31].

خاتمة:

إنَّ تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر بتهيئة المناخ الملائم لعملها، ضرورة حتمية يجب مراعاتها، خصوصا مع الأزمة المالية التي تعيشها، وذلك لتمكين الاقتصاد الوطني من الاستفادة من مساهمة المصارف الإسلامية في تمويل مختلف القطاعات، ذلك أنَّ التمويل الإسلامي يعتبر أكثر كفاءةً واستقراراً، وأكثر اتصالاً بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل وأكثر طلبا من المواط[illegible]ائري المسلم، مقارنة بالتمويل التقليدي القائم على الربا، وبالإمكان تحقيق ذلك تدريجيا [illegible] توفر [illegible] سياسية والإعداد المناسب، وعليه نقدم مجموعة من **الاقتراحات** تتمثل في :

- ضرورة التزام المصرف الإسلامي التزاما كاملا بأحكام الشريعة الإسلامية؛
- توفر الوعي الاستراتيجي لدى قيادات المصرف بالقدر الذي يقابل عظمة المهمة التي يقومون بها؛
- تشجيع المصارف التقليدية على فتح نوافذ إسلامية من أجل استقطاب أكبر حجم من الادخارات لدى المؤسسات والأفراد؛

- العمل على نشر المزيد من الوعي والثقافة الإسلامية المتصلة بالمفاهيم والمصطلحات الخاصة بالصيرفة الإسلامية من خلال المؤتمرات والملتقيات؛
- التوسع في التمويل الاجتماعي (موارد الزكاة والصدقات الجارية والتبرعات والأوقاف والقروض الحسنة)، وكذا التوسع في صيغ التمويل طويل الأجل وتطوير الأدوات المالية الحالية؛

الهوامش والإحالات:

[1] سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، **متطلبات الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010، ص 305.

2محمد شيخون، **المصارف الإسلامية**، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002، ص187.

[3] نغم حسين نعمة، رغد محمد نجم، **المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 02، المجلد 12، 2010، ص 124.

[4] شوقي بورقبة، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة**، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، الجزائر، 2011، ص 09.

[5] محمود حسن صوان، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001، ص ص 90-91.

[6] حسن سالم العماري، **المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي**، مداخلة مقدمة إلى مؤتمر "مستجدات العمل المصرفي في سوريا في ضوء التجارب العربية والعالمية، فندق ميرديان، دمشق، سوريا، 2005، ص 06.

[7] موسى عبد العزيز شحادة، **الصيرفة الإسلامية: التحديات و متطلبات النمو**، اتحاد المصارف العربية، العدد 278، 2002، ص38.

[8] حسن سالم العماري، مرجع سابق، ص 06.

[9] سعد الدين عبد الجبار، عبد الحفيظ امحمد، **المصارف الإسلامية في البيئة الجزائرية أي نموذج؟**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثالث حول "إشكالية إدماج المنتجات المالية الإسلامية في السوق المالي الجزائري، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، يومي 12-13 أفريل 2016، ص 09.

[10] عبد القادر جعفر جعفر، **العمل المصرفي الإسلامي في ظل القوانين السارية**، مداخلة مقدمة إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، 31 ماي-3 جوان 2009، ص 24.

[11] حسن سالم العماري، مرجع سابق، ص 08.

[12] إبراهيم عبد الحليم عبادة، **مؤشرات نجاح البنوك الإسلامية**، أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن، 2011، ص 43.

[13] جابر شعيب الإسماعيل، **مفهوم العمل المصرفي الإسلامي**، متاح على الموقع http://www.alukah.net/culture/0/20790/، تاريخ الاطلاع 2016/11/01، على الساعة 22:00.

[14] هندرين حسن، **دور المصارف الإسلامية في تطوير النشاط المصرفي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 28، العراق، 2011، ص ص 98-99.

[15] سيف هشام صباح، **الصيرفة الإسلامية مفهومها وعملياتها: دراسة تحليلية على المصرف العراقي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 30، العراق، 2013، ص 29.

[16] عبد الباسط شيبي، البنوك الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، متاح على الموقع http://www.kantakji.com/banks، تاريخ الإطلاع 2016/11/01، على الساعة 10:00.

[17] حسن سالم العماري، مرجع سابق، ص 10.

[18] عبد الباسط شيبي، مرجع سابق.

[19] عبد الغفار حنفي، **إدارة المصارف**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص65.

[20] إبراهيم عبد الحليم عبادة، مرجع سابق، ص 102.

[21] عبد الباسط شيبي، مرجع سابق.

[22] مصطفى إبراهيم محمد، **تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية إلى المصرفية الإسلامية: دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية**، مذكرة ماجستير، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة، مصر، 2006، ص 18.

[23] هندرين حسن، مرجع سابق، ص 103.

[24] عبد الباسط شيبي، مرجع سابق.

[25] آسية مجوري، **من يعرقل البنوك الإسلامية في الجزائر**، متاح على الموقع http://www.akhbarelyoum.dz/ar/200243/200257/117402، تاريخ الاطلاع 2016/11/04، على الساعة 16:00.

[26] التقرير السنوي لبنك البركة 2014، ص ص 10-11.

[27] مقابلة مع المدير التجاري لبنك البركة سعيد كريم في حوار ل "الفجر"، **لهذه الأسباب لا تزال المصارف الإسلامية متأخرة في الجزائر**، متاح على الموقع http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=216436?print، تاريخ الاطلاع 2016/11/04، على الساعة 19:05.

[28] عبدو عيشوش، **تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية**، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، 2009، ص ص 53-54.

[29] المرجع السابق، ص 68.

[30] سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، مرجع سابق، ص ص 311-312.

[31] محمود سحنون، ميلود زنكري، **مبررات وآليات انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي**، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثاني حول"إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة"، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 11-12 مارس 2008، ص 11.

قائمة المراجع:

1. إبراهيم عبد الحليم عبادة، **مؤشرات نجاح البنوك الإسلامية**، أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن، 2011.
2. آسية مجوري، **من يعرقل البنوك الإسلامية في الجزائر**، متاح على الموقع http://www.akhbarelyoum.dz/ar/200243/200257/117402، تاريخ الاطلاع 2016/11/04، على الساعة 16:00.
3. جابر شعيب الإسماعيل، **مفهوم العمل المصرفي الإسلامي**، متاح على الموقع http://www.alukah.net/culture/0/20790/، تاريخ الاطلاع 2016/11/01، على الساعة 22:00.
4. حسن سالم العماري، **المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي**، مداخلة مقدمة إلى مؤتمر "مستجدات العمل المصرفي في سوريا في ضوء التجارب العربية والعالمية، فندق ميرديان، دمشق، سوريا، 2005.
5. مصطفى إبراهيم محمد، **تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية إلى المصرفية الإسلامية: دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية**، مذكرة ماجستير، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة، مصر، 2006.
6. محمد شيخون، **المصارف الإسلامية**، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002.
7. محمود سحنون، ميلود زنكري، **مبررات وآليات انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي**، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثاني حول"إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة"، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 11-12 مارس 2008.
8. محمود حسن صوان، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001.
9. موسى عبد العزيز شحادة، **الصيرفة الإسلامية: التحديات و متطلبات النمو**، اتحاد المصارف العربية، العدد 278، 2002.
10. نغم حسين نعمة، رغد محمد نجم، **المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 02، المجلد 12، 2010.

11.سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، **متطلبات الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010.

12.سيف هشام صباح، **الصيرفة الإسلامية مفهومها وعملياتها: دراسة تحليلية على المصرف العراقي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 30، العراق، 2013.

13.سعد الدين عبد الجبار، عبد الحفيظ امحمد، **المصارف الإسلامية في البيئة الجزائرية أي نموذج؟**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثالث حول "إشكالية إدماج المنتجات المالية الإسلامية في السوق المالي الجزائري، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، يومي 12-13 أفريل 2016.

14.شوقي بورقبة، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة**، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، الجزائر، 2011.

15.عبد القادر جعفر جعفر، **العمل المصرفي الإسلامي في ظل القوانين السارية**، مداخلة مقدمة إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، 31 ماي-3 جوان 2009.

16.عبد الباسط شيبي، البنوك الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، متاح على الموقع http://www.kantakji.com/banks، تاريخ الإطلاع 2016/11/01، على الساعة 10:00.

17.عبدو عيشوش، **تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية**، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، 2009.

18.عبد الغفار حنفي، **إدارة المصارف**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.

19.هندرين حسن، **دور المصارف الإسلامية في تطوير النشاط المصرفي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 28، العراق، 2011، ص ص 98-99.

20.التقرير السنوي لبنك البركة 2014.

21.مقابلة مع المدير التجاري لبنك البركة سعيد كريم في حوار ل "الفجر"، **لهذه الأسباب لا تزال المصارف الإسلامية متأخرة في الجزائر**، متاح على الموقع http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=216436?print، تاريخ الاطلاع 2016/11/04، على الساعة 19:05.